

الباب السادس

بقايا الاستعمار مابعد الاستقلال

ويتضمن الموضوعات التالية:-

- الدور الفرنسي الحاضر في أفريقيا
- سد النهضة والتحرك الفرنسي في أفريقيا
- أغراض الاستعمار الفرنسي المعاصر
- الدور الفرنسي في الجزائر عام ١٩٩٢
- مشكلة مالي
- بقايا الاستعمار تهدد مستقبل إفريقيا

الدور الفرنسي الحاضر فى أفريقيا

حاولت فرنسا منذ بداية التسعينيات القرن الماضي رسم إستراتيجية جديدة فى القارة الأفريقية تتواءم مع المعطيات المستجدة، والأحداث والتطورات فى فرنسا، وفى أفريقيا، والتغيرات التى لحقت بالنظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، والتى نتج عنها انفراد الولايات المتحدة بوضعية القوة العظمى والقطب الأوحى فى ظل النظام العالمى الجديد، وما يتبع ذلك من تمدد للنفوذ الأمريكى فى القارة الأفريقية وتأثيراته فى مكانة فرنسا التقليدية فى هذه القارة، ويضاف إلى العامل الأمريكى تمدد اليابان والصين فى أفريقيا وفى مواجهة هذه المستجدات؛ حاولت فرنسا أن تعمل من خلال إستراتيجية جديدة لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية فى أفريقيا وتتمثل المصالح الاقتصادية الفرنسية فى أفريقيا؛ فى البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، وعن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية أما المصالح الإستراتيجية؛ فتتمثل فى الوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التى تملكها القارة لتنمية الصناعات الثقيلة الفرنسية، والسيطرة على المواقع الإستراتيجية فى بعض الدول الأفريقية وهناك أيضاً المصالح السياسية والدبلوماسية، المتمثلة فى

الحفاظ على استقرار الأنظمة الأفريقية، والاستفادة من العلاقات القوية بين فرنسا والدول الأفريقية في ضمان المساندة الدبلوماسية الأفريقية لفرنسا في منظمة الأمم المتحدة؛ بما يسمح لها بالاحتفاظ بمكانتها بصفتها دولة كبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن.

وعن الدور المستقبلي لفرنسا في أفريقيا فإن فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والتأثير في الساحة الأفريقية؛ حتى إن أفريقيا تمثل أحد ثلاثة عوامل داعمة لمكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن والقدرة النووية وتشتد المنافسة بين فرنسا وأمريكا في مناطق البحيرات العظمى والقرن الأفريقي والغرب الأفريقي وقد حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الأفريقية التي استقلت عنها نتيجة لسياسة تعاون محكمة ودقيقة، طبقتها مع هذه الدول في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية، إلا أنه ومنذ انتهاء الحرب الباردة تأثر النفوذ الفرنسي في أفريقيا نتيجة عدة اعتبارات، أهمها النشاط الأمريكي والصيني والياباني والإسلامي المتزايد المنافس لفرنسا في القارة ويرتبط الدور المستقبلي لفرنسا في أفريقيا من ناحية أخرى بالمصالح الفرنسية فيها، التي تتنوع ما بين مصالح اقتصادية، وسياسية، وإستراتيجية، وأمنية.

فمن الناحية الاقتصادية: تتركز المصالح الفرنسية في القارة في البحث عن أسواق لتصريف المنتجات والسلع الفرنسية المصنعة، والحصول على مواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية، خصوصاً أن فرنسا تعاني نقصاً في هذه المواد داخل أرضها، وقد استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي في القارة الأفريقية من خلال العديد من الآليات، ومن أهمها التجارة البينية وما زالت فرنسا هي المستورد الأول للمواد الخام والمصدر الأول للسلع المصنعة في بعض الدول الفرانكفونية، كما أن استثمارات فرنسا تُعد من أهم الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول الفرانكفونية، مثل كوت ديفوار والجابون، وتعمل فرنسا من ناحية أخرى على إنشاء شبكة مواصلات واسعة تربط بين الأجزاء المختلفة للقارة الأفريقية، وبين هذه الأجزاء وفرنسا.

ومن الناحية السياسية: تهدف إلى تحويل الفرانكفونية من مجرد تجمع ثقافي إلى حركة سياسية؛ بإنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في أفريقيا، له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية، وهو ما يعني إنشاء تيار سياسي مناهض للتيار الأنجلوسكسوني - الأمريكي، تجتمع تحت مظلته جميع الدول الهادفة إلى الحد من الهيمنة الأمريكية (إحياء لمبادئ ديجول الجيوبوليتيكية المناهضة لمبادئ الجيوبوليتيكية الأمريكية)، كما تسعى فرنسا في هذا الإطار إلى الحفاظ على استقرار

الأنظمة الأفريقية وفي سبيل تحقيق هذا الهدف السياسي؛ توظف فرنسا أدوات اقتصادية وثقافية متعددة، فهي تسعى إلى إنشاء شبكات للتعاون والتبادل الاقتصادي والتكنولوجي لدعم التنمية في الدول الفرنكفونية، وتتميز فرنسا - مقارنة بالدول الغربية الأخرى - في استخدام الأداة الثقافية، معتمدة في ذلك على اللغة المشتركة، فاللغة الفرنسية هي السائدة في دول غرب القارة ووسطها، والمؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية المنتشرة في الأرجاء المختلفة للقارة، بالإضافة إلى إطار المنظمة الفرنكفونية التي تضم كل الدول الناطقة بالفرنسية، ومنها الدول الأفريقية، والتي توسعت لتضم دولاً غير فرانكفونية.

ومن الناحية العسكرية والأمنية: كانت فرنسا في فترة الحرب الباردة تهدف إلى منع انتشار النفوذ السوفييتي في القارة أو الحد من انتشاره، وبعد انتهاء الحرب الباردة أصبح الخطر الرئيس الذي يتهدد المصالح الفرنسية في أفريقيا هو الولايات المتحدة، واليابان، والصين، والإسلام السياسي الذي أخذ يتزايد منذ التسعينيات من القرن الماضي في القارة الأفريقية على أطراف الصحراء وفي القرن الأفريقي، مع ملاحظة أن نسبة المسلمين في بعض الدول الفرنكفونية نسبة مرتفعة.

كما تسعى فرنسا إلى السيطرة على المواقع الإستراتيجية في بعض الدول الأفريقية، فقد اهتمت على سبيل المثال بإنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي لمراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

وتعتمد فرنسا على عدة آليات، أهمها: القواعد العسكرية التي أنشأتها في خمس دول أفريقية، وقوة التدخل السريع التي أنشأتها فرنسا، والتي تتمركز في جنوب غرب فرنسا، وتستطيع أن تتدخل في وقت قصير في كل أنحاء القارة، وعقد اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك مع عدة دول، منها: (الكاميرون، أفريقيا الوسطى، جيبوتي، كوت ديفوار، وغيرها)، واتفاقيات التعاون والمعونة الفنية مع عدة دول، منها (بنين، بوركينا فاسو، بروندي، الكونغو، غينيا، السنغال، توجو، وغيرها).

ومن الحالات التي شهدت تدخلاً عسكرياً فرنسياً في القارة التدخل الفرنسي في رواندا عقب مذابح ١٩٩٤م، لدعم حكومة الهوتو، ومساندة الرئيس التشاردي إدريس ديبي بقوات خاصة لمواجهة المظاهرات الشعبية والتمرد، كما نظمت فرنسا مناورات عسكرية بالسنغال بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول الغرب الأفريقي، وأخرى في الجابون بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول الوسط الأفريقي وتسعى في إستراتيجيتها الجديدة إلى توسيع شبكة علاقاتها؛ بحيث تتخطى مناطق نفوذها التقليدية إلى دول أفريقية جديدة كانت تابعة للنفوذ

البريطاني والبرتغالي والبلجيكي، وبصفة عامة فإن فرنسا تهتم بوجودها في مناطق الاهتمام الأمريكي نفسها؛ ولذلك تشتد المنافسة بين البلدين في مناطق البحيرات العظمى والقرن الأفريقي والغرب الأفريقي.

إلا أن التنافس الدولي لا يقتصر على القوى الأوروبية والأمريكية فقط؛ فهناك قوى جديدة صاعدة في أفريقيا من أهمها اليابان والصين، وقد تطورت سياسات تلك الدول تماشياً مع الأوضاع الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة.

ويعد هذا التنافس الذي تعددت أقطابه دليلاً على عودة الاهتمام بالقارة الأفريقية؛ وهو ما تجسد في الفترة الأخيرة في دعم الدول الصناعية الكبرى لمشروع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا المعروف باسم نيباد NEPAD ومع انتهاء العهد الاستعماري، حيث كانت المستعمرات السابقة تصوت كرجل واحد في الأمم المتحدة وراء فرنسا، أخذت الرئاسات الأفريقية تتجه أكثر فأكثر صوب الصين، ولم تعد فرنسا تمسك بزمام الأمور الاقتصادية بمفردها، بل أصبحت تشترك فيها مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

سد النهضة والتحرك الفرنسى فى أفريقيا

المتابع بعمق للتتحرك الفرنسى الحالى فى أفريقيا وما تقوم بهفرنسا من عمليات عسكريه فى مالى وفى النيجر وما تعتزم القيام به ايضا مؤخراً فى ليبيا بمباركه بعض دول الجوار؛ يستطيع ان يقرأ مشهداً من التوغل الفرنسى فى أفريقيا بأسلوب يهودى صهيونى .

أفريقيا السوداء غنيه بمناجم الذهب والبترول والمياه والارض الخصبة وان شئت قل العبيد ايضاهى دائما مطمعا لفرنسا التى تعتبرأن أفريقيا هى ملك لها من بعيد الزمان لكن التحرك الفرنسى هذه المره لم يكن على غرار المرات السابقه البدائيه بالاستعمار والقذف وشن الحروب وما الى ذلك ؛ ولكن اتى هذه المره مختلفا من حيث الغرض ومن حيث طرق الوصول للغرض او آليات التنفيذ .

أغراض الاستعمار الفرنسى المعاصر .

تسعى فرنسا الى السيطرة والاستيلاء على بعض المناطق الهامه والحيويه بالنسبه لها فى أفريقيا وما يعنينا هنا هو مصر وفى تقرير تم نشره مؤخراً لمنظمة العدل والتنمية قالت منظمة العدل والتنمية، ان مشروع بناء سد النهضة يتم بدعم من فرنسا وإسرائيل حتى تسعى فرنسا إلى احتلال مصر من الإسكندرية حتى أسيوط ضمن مخطط دولي يتم بموجبه احتلال الأسطول الأمريكى لقناة السويس، وإسرائيل لسيناء،

وهذا ما نشاهده بوضوح فى ظل التحرك الفرنسى فى أفريقيا وما تم نشره من قوات فى مالى وما تعتزم نشره من قوات فى ليبيا وربما تكون هى المحرك الاساسى مع الكيان الصهيونى لهذه الجماعات التى تدعى انها اسلاميه كمبرر للتواجد العسكرى من أجل حماية مصالحها الاقتصادية فى أفريقيا وتسعى مع حلفائها من الصهاينه والامريكان للوصول إلى التواجد الآمن والمستديم داخل أفريقيا عن طريق تقسيم الغنيمة الأفريقيه بينهم ؛ كلاً له مصلحته التى يبحث عنها ويناضل من أجلها فرنسا التى تتزعم الأمر تتصدر الواجهه كوجه جديد غير الوجه الأمريكى الذى كان دوره التخطيط والتوجيه فقط ومن ثم الفوز بالجزء الأهم والأعلى بالنسبه له فى أفريقيا (قناة السويس) ؛ زيادة على ذلك أمريكا لم تعد لها مصداقيه داخل الوطن العربى وأفريقيا لذلك أثرت التصدر الفرنسى لهذه العمليه الاستعماريه .

أما عن الدور الصهيونى فهو المحرك الرئيسى للأمر برمته والداعم المادى لأى تكاليف أو خسائر قد تحدث باحثاً عن أمرين:-

الأول: تأمين التواجد الصهيونى فى المنطقه وتأمين اسرائيل كليا من أى اعتداء عربى او اسلامى داخل المنطقه خصوصا بعد وصول التيار الاسلامي لسدة الحكم فى أكثر من بلد عربى بعد الثورات العربيه الأخيره .

الثانى: احتلال إسرائيل لمنطقة سيناء بالكامل كتأمين إضافي لها وكسر شوكة مصر التي باتت تورقهم ليل نهار خصوصاً بعد أن أصبحت القضية الفلسطينية بالنسبة لليهود مسألة مؤرقه ومزعجه وغير مجديه للاستيطان الحقيقي بالمنطقة واتساع دولتهم المزعومه .

وسد النهضه بدايه لجر المنطقة بأكملها لحروب شرسه سواء سياسياً أو عسكرياً وليست أثيوبيا طرفاً في الأمر أصلاً هي مجرد أداة يتم تحريكها بواسطه اللوبي الصهيونى فى الوقت الذى يريدونه وقد أحسنوا التوقيت فمصر مشتعله داخلياً؛ سيناء مزعزعه أمنياً ؛ فرنسا تتلاعب بالمنطقة الأفريقيه عسكرياً .

التعامل مع هذه القضية (سد النهضه؛ تحويل مجرى نهر النيل) يحتاج إلى ساسه مخضرمين يستطيعون قرائه الأمر بوضوح وبعمق وعدم التحرك واتخاذ أى قرار إلا بعد مراجعته ١٠٠٠ مرة .

الدور الفرنسي في الجزائر عام ١٩٩٠

خاضت جبهة الانقاذ الاسلاميه الانتخابات البلدية عام ١٩٩٠م فى الجزائر، وحققت فوزاً كبيراً فى ٨٥٦ بلدية، وبعد هذا الفوز بدأ الحزب الحاكم فى الجزائر وهو جبهة التحرير يشعر بخطر الجبهة على وجوده فى الحكم وبدأت حكومة الجزائر تضع العراقيل فى طريق تقدم الجبهة وأصدرت نظاماً جديداً للانتخابات وعلى إثر ذلك قامت مظاهرات كبيرة

تطالب بالإصلاح، انتهت بمصادمات دامية بعد أن قابلتها الحكومة بإطلاق النار، واعتقل على إثرها بعض مؤسسي الجبهة بتهمة التآمر على أمن الدولة وعلى الرغم من اعتقال زعماء الجبهة، فقد خاضت الانتخابات التشريعية لاختيار أعضاء مجلس الشعب في الجزائر في ١٩٩١/١٢/٢٦م، وحصلت على ١٨٨ مقعداً من أصل ٢٢٨ في المرحلة الأولى، بينما لم يحصل الحزب الحاكم إلا على ١٦ مقعداً فقط. وعد فوز الجبهة في الانتخابات التشريعية خطراً يهدد الغرب كله وبدأت المؤامرات تحاك في الخفاء ضد الجبهة من قبل القوى الصليبية خاصة الفرنسية، وبدأت وسائل الإعلام حملة تشويه مركزة على جبهة الإنقاذ والمستقبل الأسود الذي ينتظر الجزائر إن حكم رجال الجبهة. وكان أهم أهداف القوى المعادية للإسلام عدم إتمام المرحلة الثانية من الانتخابات واعتقل الرئيس المؤقت للجبهة في ١٨ رجب ١٤١٢هـ (١٩٩٢/١/٢٢م) بتهمة تحريض الجيش على التمرد ثم بدأت اعتقالات عامة في الجبهة فتم اعتقال الآلاف، وهنا دخلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في محنة وصراع مع القوى المعادية للإسلام في الجزائر وخارجه. وكانت كل الأحداث تتم بمعونة ومشورة باريس التي أوقفت الانتخابات وألغيت نتائجها التي فاز فيها التيار الإسلامي وفي إطار دعم باريس للمجموعة الحاكمة في الجزائر دعمت محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدولة الجزائرية في المجموعة الأوروبية، وقامت بتزويد قوات

الجيش والأمن الجزائريين بأسلحة ومعدات تقدر بـ ١٠٠ مليون دولار، بهدف السيطرة على الوضع الأمني، والحد من فاعلية العنف المسلح الذي تقوده المجموعة الإسلامية المسلحة.

هذا الانعطاف في السياسة الفرنسية المعلنة إنما حكمه وصول الوضع الأمني في الجزائر إلى مرحلة خطيرة جداً تهدد وجود النخبة الفرانكوفونية ونفوذها، وإن سيادة الإسلاميين في حربهم ضد السلطة معناه ضياع الجزائر نهائياً من أيدي الفرنسيين، من هنا بدأت باريس جهودها الدبلوماسية، أولاً في إطار المجموعة الأوروبية واتحاد أوروبا الغربية، وثانياً في مجموعة حوض البحر المتوسط والاتحاد المغربي، فضلاً عن خوفها من الهيمنة الأمريكية وتدخلها في منطقة ما زالت منطقة نفوذ ومصالح فرنسية، واعتبر وزير الخارجية الفرنسي السابق الوضع في الجزائر بالغ الخطورة مشيراً إلى ضرورة التدخل الفرنسي لدعم السلطة في الجزائر لبدء الحوار مع القوى الجزائرية التي تريد الحوار، وعدم انتظار النتائج المترتبة على مواصلة العنف بين السلطة والمعارضين.

لقد حددت الأوساط الرسمية الفرنسية - أكثر من مرة - تعريفها للوضع الراهن في الجزائر، على ضوء الرؤى التالية:
أولاً: أن النزاع في أساسه هو مجرد تعبير عن انقسام أو تعارض بين الحركة الإسلامية من جهة وبين الدولة من جهة أخرى.

ثانياً: أن التعارض بين الطرفين يشمل جميع الجوانب، بحيث لا يوجد مجال لحل وسط؛ لأن الإسلاميين ثوريون في أهدافهم وأساليبهم أيضاً، ولن يقبلوا بأقل من جمهورية إسلامية، بينما الدولة وهي أساساً علمانية عصرية لا تستطيع أن تتوصل إلى اتفاق مع أعدائها دون أن تلجأ لتقويض أركانها.

ثالثاً: أن قيام جمهورية إسلامية في الجزائر سيشكل كارثة على كل من الأطراف التالية:

١- الجزائر كدولة؛ لأن ذلك سينطوي على تراجع هائل في النواحي السياسية والاجتماعية، والأدبية والقانونية والثقافية.

٢- على فرنسا؛ لأنها لن تكون فقط إيذاناً بنكسة كبيرة لمصالح فرنسا في الجزائر، ولكنها ستعجل بخروج مئات الآلاف من الجزائريين النازحين بالقوارب طلباً للجوء إلى الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط، كما أن قيام جمهورية إسلامية ثورية في الجزائر، سوف يعرقل بصورة خطيرة جهود فرنسا لدمج مواطنيها المسلمين وهم بضعة ملايين في المجتمع الفرنسي، ويفرض عليها تشجيع قيام إسلام فرنسي معتدل وغير سياسي في فرنسا.

٣- على الدول العربية الأخرى، لاسيما تونس ومصر، حيث يخشى امتداد أحداث مشابهة إلى تلك الدول، وهو ما يعرف بظاهرة الدومينو.

٤- على الغرب بوجه عام، بما ينطوي عليه ذلك من هزيمة للقيم العصرية والديمقراطية .

٥- على أوربا بوجه خاص، بسبب الأهمية الاستراتيجية لجناحها الجنوبي المطل على البحر الأبيض المتوسط.

رابعاً: أن أسباب التوجهات الإسلامية الثورية هي أسباب اقتصادية أساساً، وبذلك تكون الطريقة الرئيسية لمعالجة جذور المشكلة هي حقن البلاد بجرعات هائلة من المعونة الاقتصادية.

خامساً: أن طرفي النزاع، أي المسلحين الإسلاميين الثوريين من جهة، والدولة العصرية المحاصرة من جهة أخرى، لا يوجد بينهما أي حل وسط يمكن التفاوض بشأنه، فلا مجال إذن لطريق ثالث .

سادساً: في هذه الظروف، لا يوجد بديل عن دعم نظام الحكم القائم، عسكرياً واقتصادياً، على الرغم من عيوبه الظاهرة، باعتباره أهون الشرين.

سابعاً: مع التسليم بمنح نظام الحكم القائم هذا الدعم - باعتباره ضرورة يؤسف لها - يجب في النهاية إيجاد حل سياسي، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بالحوار بين النظام والقوى الأخرى التي تنبذ العنف، وما فتئت فرنسا تشجع النظام الحاكم على القيام بهذه الخطوة الضرورية وقد نتج عن التدخل الفرنسي بالدعم المادي والسلاح أن خرج التيار الإسلامي من العملية السياسية في الجزائر إلى حين .

مشكلة شمال مالي

إن الأزمة المستفحلة حالياً في شمال مالي والآيلة حسب ما يبدو إلى مزيد من التدويل بفعل تدخل بعض الدول الغربية عسكرياً في المنطقة، هي في الواقع نتيجة حتمية لمجموعة من العوامل لعل من أهمها وأقدمها التقطيع الجيو سياسي أحادي الجانب الذي أنجزته وفرضته الإدارة الاستعمارية الفرنسية في منطقة الساحل بعد أن أخضعتها لنفوذها، إلى جانب انتهاج سياسة قمع وإقصاء من قبل الأنظمة التي تعاقبت على الحكم في مالي حيال سكان شمال مالي من طوارق وعرب . حيث قاد ذلك إلى سلسلة من الانتفاضات والتمردات تمت مواجهتها بقمع بالغ ووحشية شرسة مما أسس لأزمة اليوم التي تستأثر باهتمامنا في هذا المقام وهذه الأزمة الجارية، سوف تكون لها نتائج متعددة الأبعاد على أوضاع موريتانيا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، ما لم تتم بلورة إستراتيجية محكمة لمواجهة تلك التداعيات وإدارتها على الوجه المطلوب .

ويمكن رد لأزمة شمالي مالي إلى التنافر العميق الذي نشأ بين الإدارة المالية وسكان المناطق الشمالية منذ استقلال مالي ويمكن إرجاع ذلك التنافر إلى معطيات سوسيو ثقافية واقتصادية وسياسية ونفسية .

فعلى المستوى السوسيوثقافي هناك تمايز عرقي بين الطوارق والعرب من جهة والزنوج من جهة أخرى، نتج عنه تباين ملحوظ في

اللغة والثقافة والتقاليد والقيم الاجتماعية وعلى المستوى الاقتصادي ؛ هناك تصادم بين نمطي الحياة وأسلوب العيش عند الطوارق والعرب من جهة وعند الأعراق الزنجية من جهة أخرى؛ إذ أن أغلب العرب والطوارق رحل يرحلون باستمرار بحثاً عن الكأ والمراعي في حين أن الجماعات الأخرى مستقرة في قرى ثابتة وتعتمد في عيشها على الزراعة والصيد والعديد من الحرف الأخرى .

وعلى المستوى السياسي فإن سكان شمال مالي عرباً كانوا أم طوارق قد عاشوا منذ القدم في الساحل المغربي في تواصل دائم مع بقية مجموعات العرب والبربر الموجودة في شمال أفريقيا وعندما قام الاحتلال الفرنسي في أواسط القرن العشرين، بتقطيع منطقة الساحل إلى دول متميزة عن بعضها قام بطريقة عشوائية وبأسلوب قسري بدمج جزء من العرب والطوارق في كل من مالي والنيجر دون استشارتهم أو الأخذ برأيهم، مما جعلهم يرفضون هذا القرار التعسفي ويقومون بانتفاضات وثورات متوالية احتجاجاً عليه وبدلاً من أن تؤخذ تطلعاتهم في الاعتبار وتحترم طموحاتهم، تم قمعهم ومحاولة كسر إرادتهم بالقوة والنتيجة فإن شعورهم بالانتماء إلى دولة مالي وولانهم لها ظلاً شبه معدومين.

ومما ضاعف نفورهم من هذه الدولة وإحساسهم بالغربة والدونية داخلها نزوع جيش المالي إلى التغول عليهم في منطقتهم وكذا الانفصام

المشهود بين الإدارة المحلية والسكان، وانعدام أي استثمار ذي بال في مجال البنى التحتية من مدارس ومستشفيات وغيرها من المنشآت الضرورية لمتطلبات الحياة اليومية للسكان يضاف إلى ذلك تهيمش الطوارق والعرب المستمر وإقصاؤهم من المناصب المدنية والعسكرية في الدولة، فضلا عن تجاهل خصوصيتهم الثقافية وتعمد طمس هويتهم المميزة وعلى المستوى النفسي، فقد تولد لدى الطوارق والعرب شعور بالدونية وأحسوا أنهم مواطنون درجة ثانية وغرباء في وطنهم نظرا لإقصائهم التام من المساهمة في تسيير الشأن العام والمشاركة في صنع القرار وصياغة المستقبل.

هذه هي العوامل الأساسية التي أفضى تضافرها إلى نشوب واستمرار الأزمة اليوم في شمال مالي .

إن مكونات السياق الدولي الراهن الذي يحتضن أزمة شمال مالي تتسم بتوتر واحتقان غير مسبوقين، مردهما إلى عدة عوامل تبعث على القلق وتولد الخوف وانعدام الثقة بالمستقبل ذلك أنه على الصعيد الأوروبي والأمريكي فهناك أزمة اقتصادية عميقة يصحبها غليان اجتماعي عارم لا يمكن التنبؤ بعواقبه ونتائجه.

ودولياً هناك صراع حاد ومتفاقم بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب المسيطرة من جهة، وبين روسيا والصين من جهة أخرى، حيث بات يرقى إلى مستوى الحرب الباردة إلى جانب التنامي الملحوظ

للعنفوان الاقتصادي والنفوذ السياسي لما صار يعرف اليوم بمجموعة لبريكس BRICS المكونة من البرازيل وروسيا والهند والصين وأفريقيا الجنوبية وعلى صعيد العالم الإسلامي فإن الصراع الطائفي والمذهبي بين الشيعة بقيادة إيران والسنة، بلغ درجة لم يعرفها من قبل .

كل هذه العوامل مجتمعة تمخضت عن حالة من الاحتقان قادت إلى انتفاضات وتمردات ومواجهات وإنفلاتات أمنية ثم إلى ظهور عصابات تهريب وتنظيمات إرهابية هنا وهناك في الساحل، ما لبثت أن تم توظيفها من طرف ما بات يعرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي .

في ظل هذا السياق الدولي ونتيجة للتمادي في إقصاء سكان إقليم أزواد وتجاهل طموحات بقية سكان شمال مالي وانكار هويتهم المميزة ومواجهة مطالبهم المشروعة بالقمع والترويع والتهجير، وتبعاً لتغير ميزان القوى في المنطقة بفعل حصول ثوار شمال مالي على كميات هائلة من الأسلحة المتطورة وإثر الانقلاب العسكري الذي أدى إلى الإطاحة بالنظام المالي وتفكيك الجيش وشرذمة طبقة الساسة في البلاد، انفجرت أزمة شمال مالي بعد أن مكثت عقوداً متوالية في حالة كمون وتربص هذه هي الظروف الدولية والمحلية التي اكتنفت هذه الأزمة على ولقد أضحى من الوارد بل من المتوقع أن تكون لهذه الأزمة تداعيات محسوسة على الأوضاع في موريتانيا .

من شأن الأزمة التي اندلعت في شمال مالي أن تكون لها تداعيات ملموسة على مختلف جوانب الحياة في موريتانيا للوشائج السوسيو ثقافية والروابط الروحية والعلاقات الاقتصادية الوثيقة بين الشعبين الموريتاني والمالي فقد تفضي المواجهة بين قبائل شمال مالي العربية ذات الامتداد الموريتاني وبين الزنوج المتعاشين مع الموريتانيين في مناطق الحدود إلى ظهور نغرات وحزازات قد تضرر بالتعاش السلمي والانسجام الاجتماعي بين مواطني البلدين واقتصادياً قد تفضي الاحتكاكات بين ساكني شمال مالي إلى خلق أحقاد وعداوات قد يكون لها مفعول سلبي على مصالح الموريتانيين الذي يأتون إلى الأراضي المالية في فترات معينة من السنة وعلى أوضاع التجار الموريتانيين بمختلف المدن المالية وعلى أوضاع اليد العاملة المالية في موريتانيا مما قد يلحق أضراراً معتبرة بالمصالح الاقتصادية الموريتانية والمالية على حد سواء وعلى الصعيد الثقافي والروحي قد تتسبب المواجهات المحتملة بين مختلف سكان الشمال المالي في التأثير على الروابط الثقافية والروحية والتواصل الفكري القائم منذ القدم بين الشعبين .

على المستوى الأمني، قد يفضي نزوح آلاف المهاجرين من شمال مالي نحو موريتانيا إلى دخول وإنسياح العديد من المجموعات ذات الولاءات المتناقضة والارتباطات المتضاربة داخل موريتانيا مما قد ينجم عنه

صراع فيما بينها على أراضي موريتانيا مهددة بذلك السلم الاجتماعي والأمن والاستقرار في البلاد .

بقايا الاستعمار تهدد مستقبل إفريقيا

رغم محاولات الأفارقة تكوين الاتحادات الإقليمية، والمنظمات الاقتصادية في كل ربوع القارة مثل الكوميسا في شرق القارة وجنوبها، والأيكواس في غرب القارة، والساحل والصحراء في الشمال والوسط، والاتحاد المغربي في شمال القارة إلا أن المشاكل لم تتوقف ورغم المحاولات التي بذلت من جانب الوحدة الإفريقية خلال أربعة عقود، وتأسيس الاتحاد الإفريقي عام ٢٠٠٢ ليحل محل المنظمة، والسعي الدعوب لقيادات القارة الأفريقية لحل المشكلات المتراكمة عن عصر الاحتلال الأوروبي إلا أن الأمور مازالت علي ما هي عليه.

وقيادات أفريقيا وزعمائها مطالبون بإماطة اللثام عن جذور هذه المشكلات، والمراحل التي مرت بها، وكيفية حلها حتي تتخلص القارة من هذا الميراث البغيض الذي ظل جاثماً علي صدرها لأكثر من أربعة قرون، وبالتحديد منذ أن خرجت البرتغال من بلادها في شبه جزيرة ليبيريا لتحتل مدينتي سبته ومليلة علي التراب المغربي مستهلة حركة الكشوف الجغرافية، والدوران حول القارة، والدخول في صراع مع المسلمين، ومحاولات تطويق المنطقة الإسلامية، بل وصلت الجراً إلي حد التفكير في ضرب الأماكن المقدسة في مكة والمدينة المنورة في

مطلع القرن السادس عشر.

لقد قاوم الأفارقة في كل ربوع القارة هذا المد، وتلك الحركات الصليبية، ومحاولات فرض لغاتهم حتي يوفقوا الحركة الاسلامية والثقافة العربية وقد نجح الأفارقة في التصدي لهذه الموجات المتعاقبة حتي تحررت أفريقيا، وبدأ الأفارقة التفكير في التصدي من خلال مؤتمرات خارج القارة استهدفت توحيد القارة.

وقد كللت هذه الجهود، بإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ التي حاولت بكل ماديها من جهود حل هذه المشكلات، ونجحت إلي حد كبير ولكن الميراث كان ثقيلاً، ولم تستطع المنظمة مواكبة روح القرن الحادي والعشرين، وهنا أدرك أبناء القارة أن الحل هو تأسيس الاتحاد الأفريقي الذي دشن خطواته الأولى العقيد معمر القذافي في مدينة سرب في ٩ / ٩ / ١٩٩٩ ليواصل هذا الاتحاد جهوده لتأسيس الولايات المتحدة الافريقية التي تحاول إلغاء الحدود الافريقية التي فرضها الاحتلال علي هذه القارة ولايستطيع أي دارس للقارة الأفريقية أن يعيش الحاضر الأفريقي دون التعرف علي جذور المشكلات الأفريقية، كانت أول مشكلة هي الحدود الأفريقية التي تركها الاستعمار الأوروبي بعد تقسيم القارة في مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥ دون أن يحضر أفريقي واحد هذا التقسيم الذي جاء عشوائياً فلكياً هندسياً، وخلف دولاً قزمة لا تمتلك مقومات الدولة، دولاً حبيسة لاسواحل لها (خمس عشرة دولة)

رغم أن القارة جزيرة كبيرة.

كما خلف دولاً تعاني كثرة الجيران ووصل الأمر إلى أن حدود بعض الدول وصل إلى ثمانية أو عشرة جيران، وكانت هذه المشكلة أول مشكلة عاني منها الأفارقة، حيث تمت دراسة أهمية المشكلة والتعريف بالحدود وأسبابها، ومحاولاً حلها من أمثله لبعض مشكلات الحدود مثل الحدود بين مصر والسودان، وبين تونس والجزائر، والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا، ومشكلة الحدود الليبية التشادية وغيرها من الصراعات علي الحدود خاصة مشكلة الصحراء، ويسعي الاتحاد الأفريقي من خلال بناء الولايات المتحدة الأفريقية إلى إزالة هذه الحدود تماماً، وتوحيد العملة وإنشاء برلمان أفريقي، وجيش أفريقي موحد.

أهم المصادر والمراجع

- ١ - السردية العربية الحديثة - عبد الله إبراهيم .
- ٢ - الحملة الفرنسية في مصر: بونابرت والإسلام هنري لورنس، ترجمة بشير السباعي.
- ٣ - الإمبراطورية ترد بالكتابة - بيل أشكروفت وآخرون - ترجمة خيرى دومة .
- ٤ - دليل الناقد الأدبي - سعد البازعي وميجان الرويلي.
- ٥ - المستعمر والمستعمر - ألبرت إيمي.
- ٦ - الآداب، ط١، بيروت، ٢٠٠٤.
- ٧ - الثقافة والإمبريالية - إدوارد سعيد - ترجمة كمال أبو ديب،
- ٨ - أفق الخطاب النقدي - صبري حافظ .
- ٩ - أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها .
- ١٠ - الاحتلال الفرنسي في المغرب العربي - هنري كلود و اندريه برينان وايف لاکوست - ترجمة: محمد عيتاني .
- ١١ - الاستعمار - أحقاد وأطماع - محمد الغزالي.
- ١٢ - الإسلام والتحدي التنصيري - عمر بابكور.
- ١٣ - التبشير والاستشراق - محمد عزت الطهطاوي.
- ١٤ - التبشير والاحتلال في البلاد العربية - مصطفى خالدي وعمر فروخ.

- ١٥ - حقيقة التبشير بين الماضي والحاضر. أحمد عبد الوهاب.
- ١٦ - رسالة الطريق إلى ثقافتنا، محمود شاكر.
- ١٧ - العالم الإسلامي والاحتلال السياسي والاجتماعي والثقافي - أنور الجندي.
- ١٨ - غارة تبشيرية جديدة على أندونيسيا.
- ١٩ - الغارة على العالم الإسلامي. أ.ل. شاتليه. تاخيص وتعريب: محب الدين الخطيب ومساعد اليافي.
- ٢٠ - الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار - محمد البهي.
- ٢١ - المسيحية، أحمد شلبي .
- ٢٢ - المعجم الوسيط- إبراهيم أنيس وآخرون.
- ٢٣ - ملامح عن النشاط التنصيري في الوطن العربي، إبراهيم عكاشة.
- ٢٤ - المعجم الوسيط .
- ٢٥ - أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها- عبد الرحمن حبنكة .
- ٢٦ - محاضرات في الاستعمار- مصطفى الشهابي .
- ٢٧ - رسالة الطريق إلى ثقافتنا- محمود شاكر .
- ٢٨ - التبشير المسيحي في منطقة الخليج العربي- أحمد فون دنفر.
- ٢٩ - الإسلام والتحدي التنصيري- عمر بابكور.
- ٣٠ - عروبة أريتريا.. حقائق ووقائع- محمد عثمان علي خير.
- ٣١ - العرب والدائرة الأفريقية- مجموعة مؤلفين.

- ٣٢- مكان اللغة العربية ومكانتها والتحديات التي تواجهها في أفريقيا-
أ.د. محمد عبد الغني سعودي .
- ٣٣- اللغة العربية ومكانتها بين اللغات- د.فرحان السليم.
- ٣٤- الثقافة العجمية في القرن الأفريقي - محمد سعيد عبد الله.
- ٣٥- تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير- بوفيل - ترجمة الهادي أبو
لقمة ومحمد عزيز.
- ٣٦- المسلمون والاحتلال الأوربي لأفريقيا - د. عبد الله عبد الرزاق
إبراهيم .
- ٣٧- تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر - د. عبد الله عبد الرزاق
وشوقي الجمل.
- ٣٨- تاريخ السودان - عبد الرحمن السعدي.
- ٣٩- الفرانكفونية والسياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب -
د. عبد العلي الودغيري.
- ٤٠- المسلمون في السنغال - عبد القادر سيللا.
- ٤١- جذور الحضارة الإسلامية في الغرب الأفريقي - عثمان براهما
بري.
- ٤٢- رحلة استكشاف أفريقيا - كلابرتون ودهام- ترجمة عبد الله عبد

الرزاق.

٤٣- حاضر العالم الإسلامي - لوثرروب ستودارد- ترجمة وتعليق
شكيب أرسلان.

٤٤- النيجر اليوم- طبعة جون أفريك.

٤٥- اللغة العربية وآدابها في النيجر في عهد الاستعمار- علي
يعقوب .

٤٦- الدعوة الإسلامية في أفريقيا- د. عبد الرحمان الماحي .

٤٧- عرب الصحراء الكبرى - محمد سيد القشاط.

٤٨- اللغة في العلاقات العربية - الأفريقية - مها عبد المجيد.

٤٩- وضع اللغة العربية في دول القرن الأفريقي - د. كمال محمد جاه الله

٥٠- أريتريا - د. عبد الملك عودة ومجموعة مؤلفين.

٥١- المرايا المحدثبة من البنيوية إلى التفكيك - عبد العزيز حمودة.

٥٢- قراءة النص الأدبي في ضوء فلسفة التفكيك - عزيز عدمان .

٥٣- أثر استعمار في الكتابة الأدبية - د. رزان محمود إبراهيم .